عن قتادة عن الحسن بن أشرس عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما عبد
شقص له في مملوك فكان له ما يبلغ ثمن العبد قوم العدل فأعتق في نصيبه وإلا فقد عتق منه ما عتق
وفي لفظ غير مشقوق عليه والدارقطني ما قتادة مرة بطلان الاستسعاء ما روى عمران بن حصين أن رجلا
من الأنصار أعتق ستة أعبد له ولم يكن له مال غيرهم فدعا بهم النبي صلى الله عليه وسلم فأقرع بينهم فأعتق
ثلثهم وأرق أربعة وهذا صريح قوله فأعتق ثلثة أخرج بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة
وهذا صريح قوله فأعتق ثلثة وسعى في ثلثة ولأن المعتق إذا كان
معسرا لم يستسع في قيمة النصيب فإن الاستسعاء إنما شرع لدفع الضرر عن المعتق
إلى عن قتادة عن الحسن بهمام وقال قتادة فإن لم يكن له مال قوم العبد قيمة عدل
فيقال له كم قول قتادة وبهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أن قوله إذا رضي العبد فلك رضا
أيتم رضا صاحبك النصيب فلا يعتق عليه لأنه قال غير مشقوق عليه يقتضي أن مشقوق عليه
فقد ذكرنا أما إذا قال له أعتق عبدك عني فإنه يصير ملكا للمأمور لا يحتاج فيه إلى ذلك إذا أعتقه
قال أبو حنيفة سعد عبده في قيمته وإجازته أول هو ترى ووجهه أن عتقه صادف ملكه وهو أهل العتق
ودليلنا أن المعتق قد استحق عتقا تاما عليه فإذا أعتقه فقد وفى ذلك عليه فلم يملكه كما لو أعتق
أمة عن عبد بأمره لها بخيار العتق فإنها تملك نفسها بالفسخ لم يسقط طلاقه لأن وقوع الطلاق إبطال
لخيارها وهذا الدليل لا يسلمه المخالف ويحاج المستدل له بأن بينه بالخبر وقد ذكرناه في المسئلة
فصل إذا ثبت ما ذكرنا فإن الله تعالى رحمه الله أصح الأقوال وأنه يعتق باللفظ وإن تحتمل بسبعة أشياء أحدها
أصحابنا عنها الأول ذكره الشافعي رضي الله عنه نص على ذلك في كتاب الوصايا والعتق وأحد قولي
العراقيين إذا أعتق أصحابنا أراد ذلك لم يعتق بنفوذ القولين في المسئلة لأنه ذكر أحد القولين في المسئلة
موضع أنها ما ذكره في الشاهد الآخر والثاني أن المعتق إذا مات قوم النصيب عليه وتعلق به
والخيار له فإن أعتق المقوم نفذ عتقه في الحال وبرئ ذمته فصار عتقه كما لو أعتق
فيما إذا سار في المسألة الرابع قال إذا أعتق نصيبه الموسر صار موسرا فإن السراية
أحد أصحابنا أنها قالت على أحد القولين فلا تسقط الأخيرة الرابع أن المريض إذا